## بسم الله الرحبان الرحيم الجواب حامداً ومصلياً ومسلماً



واما الروبان او الاربيان الذي يسمى في اللغلة المصرية (جميري)وفي اللغـــة الاردية (جهبنگا)وفي الانكليزية Shrimpاو Prawn فالا شك في حلتة عند الاثمة الثلاثة، لان جميع حيوالات البحر حلال عندهم ، واما عند الحنفية ،فيتوقف حوازه على اله حمك او لا ،فذكر غير واحد من اهل اللغة انه نوع من السمك،قال ابن دريد في جمهرة اللغة(٣:٤١٤): اربيان ضرب الدميري في حياة الحيوان(١:۴٧٣):"الروبيان هو سمك صغير جدا أحمــر" وأفنى غير واحد من الحنفية بجوازه بناء على ذلك،مثل صاحب الفتاوي الفتاوي (٣:١٠٣): " لم يثبت بدليل أن للسمك حرواص لازمة تنتفيي السمكية باتتفاتها،فالمدار على قول العلبول المبصرين حياة الحيوان للدميري الذي يبحث عن ماهيات الحيوان يصرح بان الروبيان هو سمك صغير\_فاني مطمئن الى الأن بانه سمك ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا" ولكن خبراء علم الحيوان اليوم لا يعتبرون سمكاءويذكرون كنوع مستقل ويقولون:انه من اسرة السرطان دون السمك،وتعريف السمك عند العلماء

الحيوان،على ما ذكر في دائرة المارف البريطانية(٩:٣٠٥)(طبع: ١٩٥٠م): "هو حيران دو عمود فقري، يعيش في للاء ويسميح بعوامات، ويتنفس بغلصهمه وان الاريسان لسيس لسه عمسود فقسري، ولا يتستغس بغلمصمته (Vertebrate) وهي التي لها عمود فقري في الظهر ولها نظام عصري يعمر ل برام عطم والنساق : الحيوانسات غسير القفرية(Invertebrate)التي ليس لها عمود نقري، وان السمك يقع في التوع الأوليوالاربيان في النوع التابي السدي ذكسر في دائسرة المعسارف البريطانيه(٤:٣۶٣)(طبع:٩٨٨ ١م)أن التسمين في المالة من الحيوانات الحية تتعلسق بمسلفا النسوع والسه يحتسوي علسي الخيواللسات القشسرية والحشرات ببيب قلو اعدتنا بقول خبراء علم الحبوان فانه ليس سمكاءفلا يجوز على اصل الحنفية،ولكن السوال عناءهل المعتبر في هذا الباب التمدقيق العلمي في كوته حمكا؟أو يعتبر العرف المتفاهم بين الناس؟ولا شك ان عند اعتلاف العرف يعتبر عرف اهل العرب، لأن استناء السمك من ميسات البحر اتما وقع باللغة العربية، وقد اسلمنا أن أهل اللفة أمثال ابسن دريد، والغيروز ابادي، والزبيدي، والدميري كلهم ذكروا أنه حمك، فمن أعذ بحقيقة الاربيان حسب علم الحيوان قال بمنع أكله عند الحنفية،ومن الحمل بعرف أهل المرب قال بجوازه،وربما يرجع هذا القول بأن المعهسود مسن الشريعة في أمثال هذه المسائل الرحوع الي العرف المتفاهم بين النساس، دون التدقيق ف الأبعاث النظرية، فلا ينبغي التشديد في مسالة الاربيان عند الافتاء، ولا سيما في حالة كون المسألة محتهدا قبها من أصلها، ولا شك أنه حلال عند الأثمة الثلاثة،وإن اختلاف اللقهاء يورث التخفيف كما تقسرر

ق محله، غير ان الاجتناب عن أكله أحوط وأولى وأحسري، والله سبحانه

اوتعالي أعلم والأرتعالي أعكم بالصواب ضاء الدين مانسيروي

دارالا فآء جامعه دارالا فآءكرايي

٢٨ر كالاول ١٣٣٧ م

۱۰ فروري ۱۲۰۱۳ م